



ترقية البورصة لسوق ناشئ على مؤشر «MSCI» خطوة مهمة لتحقيق رؤية الكويت 2035

الروضان: «التجارة» أنجزت 10 قوانين اقتصادية مهمة

رباب الجوهري

كشف وزير التجارة والصناعة ووزير الدولة لشؤون الخدمات خالد الروضان أن وزارة التجارة والصناعة أنجزت 10 قوانين اقتصادية خلال الفترة المنصرمة وأنها بصدد الانتهاء من 3 قوانين أخرى تتمثل في مراقبي الحسابات وتعديل قانون الشركات والتأمين. حديث الروضان جاء على هامش تنظيم هيئة أسواق المال ملتقى صحافيا أمس بمناسبة ترقية سوق الكويت للأوراق المالية كسوق ناشئ، في مؤشر مورغان ستانلي كابتخال انترناشيونال MSCI والذي شارك فيه ممثلو هيئة أسواق المال وشركة البورصة والشركة الكويتية للمقاصة. وقال الروضان إن ترقية البورصة كسوق ناشئة في مؤشر MSCI تؤكد نجاح المساعي التي تقومها هيئة أسواق المال للتقارب مع المعايير الدولية، وذلك بما ينسجم مع توجيهات صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد في تحويل الكويت مركزا ماليا وتجاريا في المنطقة، موضحا أن هذا المشروع سيدعم رؤية صاحب السمو الأمير لتطوير الكويت كمرکز مالي، كما سيساهم في تنويع المنتجات الاستثمارية وإيجاد قنوات استثمارية جديدة تساهم في تنويع الاقتصاد الوطني وتحقيق الشمول المالي.

وأكد الروضان أن ترقية بورصة الكويت إلى سوق ناشئ في أكبر مؤشر عالمي وهو MSCI جاء نتيجة جهد كبير وعمل ذؤوب قامت به هيئة أسواق المال والشركة الكويتية للمقاصة وشركة بورصة الكويت، متوجهة بالشكر إلى صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد وسمو ولي عهده الأمين سمو الشيخ نواف الأحمد وسمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك على دعمهم اللامحدود للجهود المبذولة في هذا الخصوص.

وأضاف أن هذه الخطوة تأتي استكمالاً لجهود الحكومة الكويتية المبذولة في مختلف الجهات لتحسين بيئة الأعمال وذلك تحسين عملية جذب واستقطاب الاستثمارات الخارجية، مشيراً إلى أن



خالد الروضان متحدثاً خلال المؤتمر الصحافي



مثنى الصالح وعثمان العيسى وخلدون الطبطبائي ومحمد العصيمي (قاسم باشا)

- العيسى: الهيئة اتخذت الترتيبات لاستكمال المتطلبات
- الصالح: سنستمر بالتعاون المشترك لتطوير المنظومة

- العصيمي: البورصة ركزت على تطوير بنيتها التحتية
- الطبطبائي: «المقاصة» طبقت تغييرات عديدة

ترقية سوق الكويت إلى بورصة الأسواق الناشئة لدى مؤشر «MSCI»، الذي يعتبر أكبر المؤشرات العالمية من حيث المتابع، مشيراً إلى أن الترقية تأتي تأكيداً للدور الريادي لسوق الكويت وتنويعها للجهود الكبيرة التي بذلت لتحقيقها وأن هذا الإنجاز ثمرة تعاون وتنسيق كامل بين جميع مكونات سوق المال في الكويت.

وأشار الروضان إلى أن هيئة أسواق المال سعت منذ إنشائها لتنظيم نشاط الأوراق للمستثمرين وتطوير أسواق المال وفق أفضل الممارسات والمعايير الدولية، مبيّناً أنها تعمل وبشكل ذؤوب على استكمال تحقيق إنجاز العديد من المهام والاستحقاقات للمرحلة القادمة، مشيراً إلى أن الجدية التي توليها الجهات الحكومية في تحسين بيئة الأعمال بالكويت لجذب الاستثمارات بدأت تؤتي ثمارها، مؤكداً أن الكويت لديها العديد من المقومات التي تمكنها من تحقيق مؤشرات إيجابية مرتفعة تعطي الأمان للمستثمر في المنطقة.

زيادة الاستثمارات الأجنبية

وفي السياق ذاته، قال رئيس قطاع الأسواق في هيئة أسواق المال مثنى الصالح أننا اليوم نحقق إنجازاً جديداً وننال ثمرة الجهود الوطنية الحثيثة والطويلة والتي بدأت منذ منتصف العام 2013 تحقّقاً لرؤية صادقة من قبل مجالس المفوضين المتابعة، حيث أتت التعاون المشترك والبناء بين كل من الهيئة والبورصة والمقاصة ثماره بترقية الكويت

وبالتعاون البناء مع شركة بورصة الكويت والشركة الكويتية للمقاصة وكافة المؤسسات والشركات العاملة في القطاع المالي، حيث عمدت الهيئة ومنذ اليوم الأول للبدء بالتخطيط لمشروع تطوير السوق بتبني أفضل الممارسات الدولية خصوصاً بعد نجاحها بالانضمام لمنظمة الأيسكو. وأكد العيسى أن الهيئة ومنذ إعلانها بالمتطلبات المتعلقين بتوفير هيكل الحسابات المجمعمة وعمليات تقابل حساب الاستثمار الواحد للمستثمر في الأجانب، ومن خلال عملها مع شركة بورصة الكويت والشركة الكويتية للمقاصة، قد اتخذت كافة الترتيبات اللازمة لاستكمال قرار الترقية وأنه جار العمل على معالجتها وإن الهيئة على ثقة بأن هذه الترتيبات ستدخل حيز التنفيذ خلال الفترة القادمة وفي موعد أقصاه نهاية شهر نوفمبر 2019.

وقال العيسى أن بورصة الكويت قد ركزت في الأونة الأخيرة على تطوير بنيتها التحتية والقيام بإجراءات إصلاحية في الهيكل التنظيمي للشركة، وذلك تماشياً مع التزامها بتحويل البلاد إلى وجهة استثمارية رائدة في المنطقة من خلال تطوير سوق أوراق مالية مزدهر يوفر فرصاً واعدة للمستثمرين المحليين والأجانب، موضحاً إلى أنه انطلاقاً من خططها الطموحة لتطوير السوق، أطلقت الشركة خلال السنوات الماضية عدداً من المبادرات المهمة لتحقيق أهدافها الاستراتيجية، مثل إنشاء قاعدة جذابة للمصريين، وتحسين بيئة الأعمال وفق أعلى المعايير العالمية، وزيادة تنوع المنتجات.

تعزيز كفاءة السوق

من جانبه، قال الرئيس التنفيذي بالتكليف لشركة بورصة الكويت محمد العصيمي أن تصنيف الكويت إلى سوق ناشئ من قبل شركة إم إس سي آي يأتي ثمره للدور الفعال الذي تقوم به بورصة الكويت منذ تأسيسها في تعزيز كفاءة السوق وشفافيته،

وتعزيز السيولة، وتعزيز ثقة المستثمرين، لافتاً إلى أننا لانزال مستمرين في تحسين البنية التحتية وتبسيط العمليات، ومواكبة معايير السوق مع أفضل الممارسات العالمية لإنشاء ودعم نظام متطور وقوي لسوق رأس المال في الكويت، وأضاف: سنواصل التزامنا بالعمل عن كثب مع هيئة أسواق المال والشركة الكويتية للمقاصة وعملائنا وشركائنا لاستكشاف طرق جديدة تساهم في تعزيز سمعةنا كمنصة استثمارية جذابة توفر فرصاً للمصريين والمستثمرين والمشاركين في السوق.

وقال العيسى أن بورصة الكويت قد ركزت في الأونة الأخيرة على تطوير بنيتها التحتية والقيام بإجراءات إصلاحية في الهيكل التنظيمي للشركة، وذلك تماشياً مع التزامها بتحويل البلاد إلى وجهة استثمارية رائدة في المنطقة من خلال تطوير سوق أوراق مالية مزدهر يوفر فرصاً واعدة للمستثمرين المحليين والأجانب، موضحاً إلى أنه انطلاقاً من خططها الطموحة لتطوير السوق، أطلقت الشركة خلال السنوات الماضية عدداً من المبادرات المهمة لتحقيق أهدافها الاستراتيجية، مثل إنشاء قاعدة جذابة للمصريين، وتحسين بيئة الأعمال وفق أعلى المعايير العالمية، وزيادة تنوع المنتجات.

وقال العيسى أن بورصة الكويت قد ركزت في الأونة الأخيرة على تطوير بنيتها التحتية والقيام بإجراءات إصلاحية في الهيكل التنظيمي للشركة، وذلك تماشياً مع التزامها بتحويل البلاد إلى وجهة استثمارية رائدة في المنطقة من خلال تطوير سوق أوراق مالية مزدهر يوفر فرصاً واعدة للمستثمرين المحليين والأجانب، موضحاً إلى أنه انطلاقاً من خططها الطموحة لتطوير السوق، أطلقت الشركة خلال السنوات الماضية عدداً من المبادرات المهمة لتحقيق أهدافها الاستراتيجية، مثل إنشاء قاعدة جذابة للمصريين، وتحسين بيئة الأعمال وفق أعلى المعايير العالمية، وزيادة تنوع المنتجات.

تراجع جماعي لمؤشرات السوق.. وعمليات بيع على الأسهم القيادية
البورصة تستقبل الترقية.. بفتور

وتعرضت لأغلب الأسهم التي تتضمن مؤشر MSCI للتراجع جراء ضغوط بيعية، حيث تراجعت أسهم مثل الوطني وزين وأجيلبيتي والأهلي المتحد والخليج وويبيان، وفي المقابل شهد سهم بيتك ارتفاعاً بنسبة 0,6٪، ليصل إلى 707 فلس بعد تداول 14,5 مليون سهم بقيمة تداولات 10,2 ملايين دينار. وشهدت السيولة المتدفقة للسوق أمس ارتفاعاً بنسبة 20٪ تقريباً، إذ بلغت 48,7 مليون دينار مقارنة مع 40,5 مليون دينار في تعاملات أول من أمس، وتكرزت السيولة حول أسهم السوق الأول بنسبة 87٪، حيث استحوذت أسهم هذا السوق على 42,8 مليون دينار، في حين استقطبت أسهم السوق الرئيسي 5,9 ملايين دينار تشكل 13٪ من إجمالي السيولة. وتراجع مؤشر السوق العام بنسبة

0,5٪ بخسارة المؤشر 27 نقطة ليصل إلى 5802 نقطة، كما تراجع مؤشر السوق الأول بنسبة 0,6٪ محققاً 37 نقطة خسائر ليصل إلى 6344 نقطة، وتراجع كذلك مؤشر السوق الرئيسي بنسبة 0,2٪ محققاً 7,3 نقاط خسائر ليصل إلى 4742 نقطة. وقررت شركة بورصة الكويت جرس التداول في تعاملات أمس، وذلك بمناسبة ترقية البورصة إلى سوق ناشئ على مؤشر MSCI أكبر المؤشرات العالمية من حيث المتابعة.

وتعتبر ترقية بورصة الكويت لمؤشر MSCI، الترقية الثالثة بعد ترقيتها في 2018 إلى سوق ناشئ لدى مؤشرات ستاندرز آند بورز داو جونز والذي سيدخل حيز التنفيذ سبتمبر المقبل، وكانت قد سبقتها ترقية بورصة الكويت لمؤشر فوتسي للأسواق الناشئة.

هل تنجح الكويت في استقطاب 10 مليارات دولار؟

فقد ينتج عن ذلك تدفقات استثمارية سيكون لها أثر واضح على أداء السوق خلال الفترة المقبلة. وأشار إلى أن التدفقات الاستثمارية النشطة هي الاستثمارات أو الصناديق الاستثمارية التي سبق لها العمل بسوق الأسهم، أما التدفقات الاستثمارية غير النشطة أو الخاملة، فيقصد بها الاستثمارات أو الصناديق الاستثمارية التي لم يسبق لها العمل بسوق الأسهم وتم توظيفها في أدوات استثمارية أخرى. ولفت شمساً إلى أن قصة التنويع الاقتصادي في الكويت جذرية بالاهتمام، حيث بدأت بالابتعاد عن الاعتماد على النفط من خلال تطوير بنيتها التحتية والاستثمار في رأس المال البشري

وأكدت شركة فرانكلين تيمبلتون الشرق الأوسط ومشراف لفرقيبا، أن انضمام الكويت إلى مؤشر MSCI للأسواق الناشئة يمثل أهم حدث في تعزيز السيولة لسوق الأسهم في الكويت، متوقعة أن تصل إجمالي التدفقات الاستثمارية إلى سوق الكويت إلى نحو 10 مليارات دولار، تشمل الصناديق الاستثمارية النشطة وغير النشطة.

وقال مدير استثمارات الأسهم في الشركة صلاح شمس «أرأينا نحو 1,9 مليار دولار من التدفقات الأجنبية خلال الأشهر الـ 12 الماضية وسط ترقبات متعاقبة من قبل فوتسي راسل S&P. وإذا افترضنا أن نسبة تمثيل سوق الكويت تعادل 0,5٪ في مؤشر MSCI للأسواق الناشئة،

الحميضي: الترقية خطوة التحول إلى مركز عالمي

أوضح رئيس مجلس إدارة شركة بورصة الكويت حمد الحميضي أن هذه الخطوة لن تقدم دفعة لاقتصاد الدولة فحسب، بل ستساهم في تحولها إلى مركز إقليمي وعالمي للتجارة بما يتوافق مع رؤية الكويت الجديدة «2035»، مشيراً إلى أن ترقية شركة إم إس سي آي تمثل الكويت ضمن مؤشر الأسواق الناشئة علامة بارزة في نهج التطوير والتحديث الذي تتبناه الشركة، وسيعزز مكانة الدولة على خارطة الاستثمار العالمية. وأضاف نحن فخورون بأن خططنا التوسعية قد أدت إلى إدراج بلدنا ضمن مؤشرات عالمية، وستكون هذه الترقية بمنزلة دفعة لأسواق المال المحلية، إذ ستساهم في تدفقات للاستثمارات الأجنبية وتحسين السيولة وبيئة الاستثمار في البلاد.

السلامي: الكويت ستصبح طرفاً بخارطة الاستثمار العالمي

قال رئيس مجلس إدارة الشركة الكويتية للمقاصة صالح السلامي أن انضمام الكويت إلى صراف الأسواق الناشئة يجعلها طرفاً في خارطة الاستثمار العالمي مما يلزم كل الأطراف أكثر بتطبيق المعايير العالمية المطلوبة، لافتاً إلى أن الهدف هو الاستمرار في أن نجعل سوق المال الكويتي مركزاً جاذباً للاستثمارات والصناعات العالمية، خصوصاً أننا نمتلك جميع مقومات النجاح من مؤسسات وشركات أثبتت تاريخياً أنها تقدم عوائد جيدة في أسواق المال.

الصالح: إصدار تعهد مكتوب للمستثمرين الأجانب

قال مثنى الصالح أن الجهات القائمة على تنفيذ مشروع ترقية البورصة أصدرت تعهداً مكتوباً للمستثمرين الأجانب لتوفير متطلبات هيكل الحسابات المجمعمة وعمليات تقابل حساب الاستثمار الواحد قبل شهر ديسمبر المقبل، لافتاً إلى أنه تم الانتهاء من مرحلتين ونصف المرحلة في تعديلات البورصة ومتبقي مرحلة ونصف المرحلة، حيث سيتم إطلاق خيار البيع على المكشوف الأحد المقبل، وأمر التطبيق خلال عدة أسابيع فيما سيتم إطلاق المرحلة الرابعة في 2021.

استيفاء المتطلبين الجديدين

قال خلدون الطبطبائي في رده على سؤال يتعلق بمدى جاهزية المقاصة لتوفير اشتراطات MSCI أن الجهات المعنية استوفت كل المتطلبات للترقية التي وردت في تقرير الجهات الاستشارية، وقمنا بتعديل باقي الإجراءات وفقاً للمستجدات، مشيراً إلى أن «المقاصة» تعمل على استيفاء المتطلبين الجديدين وتمت مناقشة الأدوات المطلوبة مع المستثمرين الأجانب وذلك خلال الجولات التي قام بها الفريق المشترك المكون من البورصة والمقاصة والهيئة، لافتاً إلى أنه سيتم توفير كل المتطلبات قبل الموعد المحدد. من جهة أخرى، قال الطبطبائي أن شركات الوساطة جاهزة للانطلاق وتطبيق كل آليات النظام، مشيراً إلى أن تلك الشركات تحصل على نسبة العمولة الأعلى في عملية التداول.

العصيمي لـ «الأنباء»: البورصة تستهدف إدراجين سنويًا



محمد العصيمي

باهي أحمد

قال الرئيس التنفيذي بالتكليف لشركة بورصة الكويت محمد العصيمي في تصريح خاص لـ «الأنباء»، أن هناك صندوقين عقاريين في طور الإنشاء يقومان بالمباحثات مع هيئة أسواق المال بهدف الإدراج ببورصة الكويت بنهاية العام الحالي لا تقل قيمة الحصص غير المسيطرة بالصفحة عن 15 مليون دينار وهو الحد الأدنى للإدراج، موضحاً أن شركة البورصة قامت بتخصيص فريق عمل يهدف إدراج شركات في السوق الأول والسوق الرئيسي للبورصة، وهذا الأمر لا يعتمد على رغبة شركة البورصة فقط ولكن الشركات تقرون ذلك.

وأضاف العصيمي أن حجم السيولة في البورصة بحسب «MSCI» يبلغ 2,7 مليار دولار استثمارات غير نشطة، كما أن السيولة النشطة تزيد عن ذلك وتعتمد على مدى دخول الأموال والاستثمارات للبورصة إضافة إلى الأوضاع السياسية والاقتصادية بالمنطقة والتي تعد لاعب رئيسي في تحديد حجم السيولة النشطة، مشيراً إلى أن شركة البورصة لديها العديد من المشاريع التي ستطرح في الفترة المقبلة أبرزها البيع على المكشوف والذي سيدشن مطلع الأسبوع المقبل إضافة إلى اقراض واقتراض الأسهم.

ولفت إلى أن أمر التطبيق وهو أحد الشروط التي يطلبها مؤشر «MSCI» لاستكمال شروط الترقية تم الانتهاء منه وهو يعد جاهزاً لدى شركة البورصة وفي طور الاختبار ووضع اللمسات النهائية عليه وسيتم طرحه بعد بضعة أسابيع، متمنياً أن تكون قواعد التداول على الهامش والخاصة بشركات الاستثمار وشركات الوساطة المالية المؤهلة جاهزة بنهاية العام الحالي بهدف طرحه في سوق الكويت للأوراق المالية.

خطوة على الطريق الصحيح ستعيد الثقة للبورصة ونعزز مكانة الكويت بالمنطقة

اقتصاديون لـ «الأنباء»: الترقية إنجاز تاريخي



مهند الصانع



جاسم زينل



سليمان الوقيان



مساعدة القاضي

أكد عدد من الخبراء الاقتصاديين لـ «الأنباء» أن خطوة ترقية بورصة الكويت لمصاف الأسواق الناشئة على مؤشر مورغان ستانلي (MSCI)، تعد إنجازا تاريخيا وخطوة على الطريق الصحيح لتعزيز قوة ومكانة الاقتصاد الكويتي.

وأضاف الخبراء أن الترقية ستحمل العديد من الإيجابيات للسوق الكويتي، حيث سيكون لها تأثير على التدفقات المالية التي قدرت بنحو 2,8 مليار دولار، ومن جهة أخرى ستشكل إضافة جديدة للسوق من خلال الاعتراف العالمي بنظام التداول الجديد بالبورصة، والجوانب الرقابية المتعددة التي ستشرف على عمل السوق الكويتي. ودعوا لتكون هناك خطوات جادة لتشجيع المزيد من الشركات المحلية والخليجية على الدخول إلى السوق الكويتي، بما يمكن أن يساهم في زيادة عدد الشركات المدرجة وزيادة حجم التداول، وجعل الكويت مركزا ماليا، الأمر الذي سيؤدي إلى تنوع المصادر وزيادة فرص العمل في السوق المحلي.. وفيما يلي التفاصيل:

طارق عرابي - مصطفى صالح

في البداية، قال رئيس الجمعية الاقتصادية والرئيس التنفيذي لشركة الموازي دوت كوم مهند الصانع لـ «الأنباء» أن ترقية البورصة الكويتية لمصاف الأسواق الناشئة على مؤشر مورغان ستانلي (MSCI) تعد إنجازا تاريخيا وخطوة على الطريق الصحيح لتعزيز قوة الاقتصاد الكويتي.

وأضاف الصانع أن هذا الإنجاز التاريخي يأتي نتيجة جهود كبيرة من قبل الفريق الوطني الذي عمل على برنامج الترقية، متمثلة في هيئة أسواق المال وشركة بورصة الكويت والشركة الكويتية للمقاصة، مشيرا إلى أن هذه الجهود هي التي أوصلت البورصة الكويتية إلى هذه المرحلة الهامة في تاريخها.

وفي الختام، توجه الصانع بالتهنئة للكويت وإلى صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد، وسمو ولي العهد الشيخ نواف الأحمد، على هذا الإنجاز بتبوء بورصة الكويت المكانة التي تليق بها في القطاع الاستثماري على المستويين الإقليمي والعالمي، الذي يصيب أيضا في إادة وطنين الاستثمار المحلي وديمعه.

أكد رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لجموعة أريزان المالية جاسم زينل أن خطوة ترقية البورصة تحمل العديد من الإيجابيات، فمن جهة سيكون لها تأثير على التدفقات المالية التي قدرت بنحو 2,8 مليار دولار، ومن جهة أخرى ستشكل إضافة جديدة للسوق

أعرب عضو مجلس الإدارة ورئيس اللجنة التنفيذية في بورصة الكويت م.بدر ناصر الخرافي عن سعادته بقرار ترقية السوق والانضمام لمؤشر MSCI اعتبارا من ديسمبر المقبل.



بدر الخرافي

وقال الخرافي إن قرار مورغان ستانلي كابيتال إنترناشيونال بترقية السوق الكويتي يأتي تنويجا لجهود فريق العمل بالبورصة والتي جاءت بالتنسيق مع هيئة أسواق المال وبالتعاون مع الشركة الكويتية للمقاصة، وأضاف الخرافي أن ما شهدته البورصة من نقلة نوعية وإصلاحات جزئية توصلتها بالبورصة الناجحة وانتقال إدارتها للقطاع الخاص يجعلها قادرة على مواكبة ديناميكية التطور المستمر الذي تشهده أسواق المال العالمية.

وتابع الخرافي أن انتقال السوق الكويتي من مرتبة الأسواق «ما دون الناشئة» (frontier markets) إلى مرتبة الأسواق الناشئة (emerging) يضعها تحت مجهر الاستثمارات الأجنبية

الرقابة على هذا السوق ستتم من قبل كبرى الأسواق العالمية. وأضاف أن مثل هذه الخطوة سيكون لها آثارها الإيجابية في الارتقاء بالسوق الكويتي، وعودة الأموال المستثمرة فيه إلى سابق عهدها، خاصة أن حجم الأموال المتداولة في هذا السوق كانت كبيرة جدا خلال السنوات الماضية.

كذلك أيد المدير التنفيذي لإدارة الأصول بشركة الأمان للاستثمار مساعدا القاضي، خطوة ترقية السوق قائلا إنها خطوة إيجابية تحسب لصالح هيئة أسواق المال وإدارة سوق الكويت لسلاورق المالية ولكل من شارك في إنجازها.

وأضاف أن خطوة الترقية ستساهم في إنعاش السوق الكويت من خلال دخول رؤوس الأموال الأجنبية بقوة، كما أنها ستفتح الباب أمام المزيد من الفرص الاستثمارية الجديدة، مبينا أن الانعكاسات الإيجابية لهذه الخطوة ظهرت منذ أكثر من عام، أي بمجرد الإعلان عن بدء خطوات العمل في هذا الجانب، حيث شهد السوق الأول نموا في الأموال الاستثمارية فاقت نسبتته 20٪ خلال عام.

وأوضح القاضي أن قطاع البنوك كان أكثر القطاعات المستفيدة من هذه الخطوة، حيث شهد هذا القطاع زخما كبيرا خلال المرحلة السابقة بسبب تطورات «فوتسي»، وأن نسبية الأوضاع السياسية الحالية في ضعف هذا الزخم بشكل بسيط، إلا أن قطاع البنوك واصل تصدره ونموه محققا نتائج إيجابية وأرباحا مجزية.

بدر الخرافي: الانضمام لـ MSCI تنويج لجهود جماعية

فنية كافية لاستيفاء شرطي توفير الحسابات المجمعمة وتقابل أرقام الحسابات التي أوردتها (مورغان ستانلي) بتقريرها، وذلك قبل الموعد المحدد في نوفمبر المقبل، لقرار الترقية النهائي في 31 ديسمبر المقبل.

ولفت الخرافي إلى أن البورصة ستكون على موعد مع سيولة أجنبية جديدة يتوقع ضخها من قبل المؤسسات العالمية تقارب نحو 2,8 مليار دولار في مايو 2020، منوها إلى أن معظم الأسهم المستهدفة في إطار الترقية هي ضمن مكونات السوق الأول.

وحسب مورغان ستانلي فإن وزن الكويت سيكون بحسب 0,5٪ من إجمالي مؤشر MSCI للأسواق الناشئة وسط توقعات بأن يشهد المزيد من التطور مستقبلا. وبذلك تكون بورصة الكويت هي السوق الخامس عربيا الذي ينضم لمؤشر MSCI للأسواق الناشئة بعد كل من السعودية ومصر وقطر والإمارات.

الفني لدى الهيئة لما يقومون به من دور فاعل وحس كبير بالمسؤولية تجاه ملفات التطوير.

وحول دور البورصة قال: «نعمل بعيدا عن الروتين والبيروقراطية، ليس لدينا وقت للرفاهية، أمانا مشاريع واستحقاقات يجب إنجازها، ونؤكد أن مجلس إدارة البورصة لديه فقه كبيرة في الإدارة التنفيذية المكلفة ممثلة في محمد العصيمي وفريق العمل المعاون له والذي لا يالو جهدا في سبيل بلوغ الأهداف التي تحظى برضا المستثمر المحلي والإقليمي والعالمي».

وأشاد الخرافي بما بذلته البورصة والمقاصة من جهد وفير لم يتوقف بعد الانضمام لمؤشري (فوتسي) و(S&P)، ودعا إلى ضرورة مواصلة العمل للمحافظة على الثقة التي تم اكتسابها في ظل الإصلاحات غير المسبوقة التي تحققت تحت مظلة القطاع الخاص.

وأفاد الخرافي بأن فريق العمل بالبورصة بالتعاون مع المقاصة لديه إمكانيات

ترقية الكويت لفئة الأسواق الناشئة في مؤشر MSCI الأكبر عالميا

وضع الكويت في قائمة الاستشارة للترقية إلى مصاف الأسواق الناشئة لدى مؤشر (MSCI) والذي يعتبر أكبر المؤشرات العالمية من حيث المتابعة.

من المرتقب تدفق حوالي ملياري ونصف المليار دولار على الأقل إلى السوق الكويتي

إجمالي الاستثمارات الأجنبية المتدفقة المتوقعة تفوق

5 مليارات دولار

ستكون الكويت مصنفة بفئة الأسواق الناشئة لدى جميع المؤشرات المتعارف عليها وذلك بعد ترقية

لكويت لذات الفئة.

بورصة الكويت تفرع جرس جلسة التداولات



محمد العصيمي ومثنى الصالح وخلدون المطبطيني خلال فرغ جرس التداول أمس (قاسم باشا)

بعد الترقية الأولى لمؤشر فوتسي راسل ونظيرتها الأخرى لسنا تدرج آند بورز داو جونز مؤشرات الأسواق العالمية، واللتان تزيد معها التوقعات بإمكانية تحقيق الترقية الثالثة إلى سوق ناشئة من قبل «MSCI».

قرعت بورصة الكويت الجرس قبل بداية جلسة تداولات الأمس، احتفالا بإعلان مؤسسة مورغان ستانلي كابيتال إنترناشيونال (MSCI) ترقية بورصة الكويت ضمن مؤشرها الرئيسي، حيث تعتبر هذه الترقية الثالثة لبورصة الكويت

«وربة» يهنئ «البورصة» على الترقية

كابيتال إنترناشيونال ونرى فيها خطوة ممتازة لسوق الكويت المالي بأن ترقى إلى مستويات عالمية تجذب التدفقات الاستثمارية العالمية. لا سيما أن «MSCI» هو أكبر مزودي الأبحاث والأدوات التي يستند إليه المستثمرون» وأضاف الغانم أن ترقية البورصة مؤشر دماغ على أنها تمضي في الاتجاه الصحيح في إجراءاتها التطويرية مما يعزز رؤية الكويت 2035 بأن تكون مركزا ماليا إقليميا يحتذى ويقدم أدوات مالية واستثمارية هادفة، وأكد أن المؤشرات العالمية قد جذبتها التطورات التي تشهدها بورصة الكويت، ويعود الفضل فيها إلى الجهود الدؤوبة المبذولة منذ إنطلاقها في تمكين السوق المالي الكويتي بالادوات والخدمات وأنظمة التداول التي ترقى للمستويات العالمية.



شاهين الغانم

تقدم بنك وربة إلى إدارة السوق الكويتية للأوراق المالية ممثلة بالرئيس التنفيذي بالوكالة محمد العصيمي بالتهنئة لترشيح بورصة الكويت للانضمام إلى مؤشر مورغان ستانلي كابيتال إنترناشيونال (MSCI) بعد أن استوفيت كل المتطلبات اللازمة والإشراطات المطلوبة لذلك، مؤكدا أنه إنجاز كبير للكويت وأمر مهم جدا للسوق الكويتية التي تقدر قيمتها السوقية بـ 98 مليار دولار بأن ترقى من الأسواق الثانوية إلى الأسواق الناشئة. واعتبر البنك أن هذه الخطوة هي من الركائز الأساسية في تكريس الكويت مركزا ماليا موثوقا في المنطقة ونمو الاقتصاد الكويتي.

وفي هذا السياق، قال الرئيس التنفيذي للبنك شاهين الغانم: «نفخر بترشيح بورصة الكويت للانضمام إلى مؤشر مورغان ستانلي

المستويات التي شهدتها خلال السنوات العشر الماضية. ووفقا لبيانات التداول، بلغ متوسط قيمة الأسهم المتداولة في الأسهم التسعة 2,9 مليار دينار على مدى السنوات العشر الماضية (2009 - 2018) بينما بلغ إجمالي القيمة منذ بداية العام الحالي حتى تاريخه 2,2 مليار دينار.

وفقا لتقديرات الإجماع، من المتوقع حدوث تدفقات خاملة إضافية فيما بين 2 و 2,4 مليار دولار بعد الترقية. يوضح تحليلنا استنادا إلى متوسط إجماع قدره 2,2 مليار دولار من التدفقات، أن معظم الشركات في بورصة الكويت لديها تدفقات عالية مكررة (متوسط القيمة اليومية المتداولة). نعتقد أن هذا من شأنه أن يساعد في الحفاظ على أسعار الأسهم المميزة المدرجة في بورصة الكويت للمضي قدما، باستثناء الأسباب الأساسية.

نسبة 58,6٪ من إجمالي القيمة السوقية لبورصة الكويت كما هو في 25 يونيو الجاري. وقد شهدت هذه الأسهم نموا كبيرا في أحجام التداول على مدار الأشهر القليلة الماضية، وهو ما يبرر توقعات المستثمرين بحدوث ترقية محتملة في مؤشر ام.اس.سي.اي للأسواق الناشئة. شهد نشاط التداول في بورصة الكويت نموا ملحوظا في عام 2018 وتظهر الاتجاهات حتى الآن للعام 2019 نموا أعلى. وبلغت القيمة الإجمالية المتداولة في البورصة 4,1 مليارات دينار في عام 2018 وبلغ حجم الأسهم المتداولة 21,7 مليار سهم. هذا، وبلغ إجمالي القيمة المتداولة حتى جلسة 25 الجاري 3,74 مليارات دينار، بينما بلغ حجم التداول 18,2 مليار سهم. أي ذلك، تجاوز نشاط التداول للأسهم التسعة المتوقع إدارتها في مؤشر ام.اس.سي.اي للأسواق الناشئة

بكثر، والذي وفقا لبلومبيرج يبلغ نحو 14 تريليون دولار، لمؤشرات MSCI للأسواق الناشئة مقارنة بالأسواق الثانوية الأصغر حجما والذي يبلغ حجمها 324 مليار دولار. ووفقا لحسابات كامكو وتقديرات جموع التوقعات، فإن الترقية قد تؤدي إلى تدفق إضافي يزيد على 2 مليار دولار في الأسواق الكويتية. من ناحية أخرى، بعد خروج الكويت، ستكون فيتنام أكبر عضو في مؤشر MSCI للأسواق الثانوية. ووفقا للإعلان، ستشمل الترقية تسعة أسهم مدرجة في بورصة الكويت استنادا إلى القائمة التأسيسية لمؤشر ام.اس.سي.اي الكويتي اعتبارا من 19 أبريل والحدود التي رسمتها MSCI لمؤشر الأسواق الناشئة. كل هذه الأسهم التسعة هي مكونة من مؤشر السوق الأول برأسمال إجمالي قدره 19,7 مليار دينار، وهو ما يمثل

نتيجة للإصلاحات المتسقة التي نفذتها هيئة أسواق المال بالكويت في أقل من 3 سنوات مستهدفة كل جانب من جوانب العملية وتنفيذ الإصلاحات في الوقت المناسب، وتضمنت هذه الإصلاحات تقسيم السوق وأوقات التسوية وحدود الملكية المتوقعة أن يعطي هذا دفعة كبيرة لفئة المستثمرين في الأسواق المالية الكويتية التي سيتم إدراجها الآن في رابطة دول الأسواق الناشئة الكبيرة مثل الصين والهند وروسيا. ومن المرجح أن تحظى الكويت بمؤشر وزني على مؤشر «MSCI» للأسواق الناشئة بما يقرب من نسبة 0,5٪ والذي يبلغ حوالي 1,8 تريليون دولار من الأصول المتوقعة التي تتسع للمؤشر، ومن شأن الترقية أن تجعل الكويت جزءا من عالم أكبر

قال تقرير صادر عن شركة كامكو للاستثمار إنه في تطور طال انتظاره قامت إحدى أكبر المؤسسات العالمية مؤشر مورغان ستانلي كابيتال إنترناشيونال «MSCI» بترقية السوق الكويتي من الأسواق الثانوية إلى وضع الأسواق الناشئة مع مراعاة بعض التطورات البنية التحتية التي يتعين على سوق الكويت تطبيق تنفيذها بحلول نوفمبر 2019. وصرحت «MSCI» بأنه يتعين على الكويت تطبيق هياكل الحسابات المجمعمة وتقبل الأرقام واتاحتها للمستثمرين من المؤسسات الدولية قبل نهاية نوفمبر 2019 حتى تحصل على الترقية من خلال المراجعة نصف السنوية للمؤشر في مايو 2020. علاوة على ذلك، بخلاف المملكة العربية السعودية، سيتم تنفيذ ترقية الكويت في شريحة واحدة في وقت المراجعة. وجاءت الترقية

0,5٪ الوزن المرجح للكويت بالمؤشر بحجم 1,8 تريليون دولار أصول خاملة

«كامكو»: مليارا دولار تدفقات متوقعة للبورصة

الأسهم الكويتية المتوقع دخولها إلى مؤشر IGSM							
الشركة	القطاع	آخر سعر (دينار كويتي)	التغيير منذ بداية السنة	القيمة السوقية (مليون دينار كويتي)	مضاعف السعر للربحية (x)	مضاعف السعر القيمة الدفترية (x)	متوسط القيمة 2019 (مليون دينار كويتي)
بنك الكويت الوطني	بنوك	0,977	21,5٪	6,373,9	16,6	2,1	9,4
بيت التمويل الكويتي	بنوك	0,703	26,7٪	4,904,5	20,9	2,7	5,4
زين	اتصالات	0,539	18,0٪	2,332,3	11,5	2,0	0,2
بنك بوبيان اجيليتي	بنوك	0,581	14,8٪	1,675,7	28,8	4,1	7,0
بنك الخليج	صناعية	0,766	9,7٪	1,350,4	16,4	1,3	1,1
بنك بركان	بنوك	0,349	32,2٪	916,1	11,3	1,3	9,3
شركة المبانى	عقار	0,723	24,2٪	753,8	13,9	1,7	5,0
المبتوروكيماويات	مواد أساسية	0,899	8,0٪	480,8	45,6	1,7	2,0
الإجمالي				19,726,3			18,7

المصدر: بلومبيرج، بورصة الكويت، ام.اس.سي.اي، ويغوت كامكو.